

## روما - 2: فرصة تاريخية لوضع قواعد للأمن في لبنان

يعطي انعقاد مؤتمر روما - 2 منتصف اذار اشارة الانطلاق لسلسلة مؤتمرات دولية داعمة للبنان ستعقد في القسم الاول من هذا العام. واذا كان هذا المؤتمر يصب في خانة الدعم العسكري والامن، فان مؤتمر سيدر-1 في باريس يهدف الى دعم لبنان اقتصاديا، في حين يشكل مؤتمر بروكسل منبرا لدعم لبنان اجتماعيا وحياتيا



مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون الدفاع والامن العميد مارون حتي.

يشكل مؤتمرا روما - 1 وروما - 2 حجر الزاوية لبناء شراكة امنية عسكرية مؤسسية دولية بين الدول المشاركة والجيش والقوى الامنية اللبنانية، والنتائج التي ستصدر عنه ستكون ترجمة عملية للدعم الكبير الذي تعبر عنه باستمرار الاسرة الدولية، والتي تهدف من خلاله بشكل اساسي الى تمكين الدولة اللبنانية من بسط سلطتها وحدها على كل الاراضي والحدود اللبنانية. وبالتالي ترسيخ مبدأ الدولة القوية والقادرة، المخولة وحدها استخدام القوة على الاراضي اللبنانية.

"الامن العام" التقت العميد الركن مارون حتي، مستشار الدفاع والامن لرئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، بعد مشاركته في مؤتمر روما -1 ويشارك حاليا ايضا في كل التحضيرات الجارية لانعقاد روما - 2.

يقول العميد حتي: "بعد ثلاث سنوات ونيف على التنامة في نسخته الاولى في 17 حزيران 2014،

• استراتيجيا وطنية دفاعية تضعها وزارة الدفاع وتكون شاملة.

• استراتيجيات اخرى تضعها وزارات اخرى معنى بصورة غير مباشرة بالامن والدفاع.

ا- تنظم المديرية العامة لقوى الامن الداخلي والامن العام وامن الدولة والدفاع المدني، استراتيجيا وطنية للامن الداخلي والمديرية العامة للامن العام استراتيجيا وطنية للامن العام.

ب- تنظم قيادة الجيش استراتيجيا وطنية عسكرية، وهي التي يجب ان تشرح اي جيش في حاجة اليه البلاد، وما هي القدرات الواجب ان تتوافر لديه لتنفيذ المهمات الاستراتيجية التي يحددها لنفسه على اساس البندين اوب".

ويشير العميد حتي الى ان روما - 2 "يشكل استمرارا لمؤتمر روما -1 الذي كانت نتائجه مشجعة جدا. اذ ان لبنان وعكس ما يراه المشككون كان قد حصل على نسبة عالية من المطالب التي رفعها الى الدول المشاركة، ان لجهة الهبات او المساعدات او المساهمات المالية واللوجستية".

ويؤكد ان التأجيل الذي حصل بالنسبة الى موعد انعقاد المؤتمر سببه انشغال ايطاليا بالانتخابات فيها، والتي صودفت في 4 اذار.

عن المشاركين في المؤتمر، يوضح ان هناك اكثر من 45 دولة ومنظمة مشاركة ابرزها مجموعة الدعم الدولية للبنان. ويعزو القرار الدولي المتمثل في الاصرار على المضي في تقديم الدعم للقوات المسلحة اللبنانية الى "ان الدول المشاركة ترى ان استقرار لبنان الامني بشكل واحة امان ومنفعة ليس له فحسب، بل لسائر دول المنطقة. علما ان الاستقرار الامني على امتدادات واسعة وهذا يصب في مصلحة الجميع. اضافة الى ان الاسرة الدولية ترى ان من الضروري وجود شركاء مهمين لها مثل لبنان في منطقة الشرق الاوسط.

كما ان هذا الدعم يشكل اعترافا من المشاركين بالضغط غير العادي الذي يتعرض له الجيش والقوى الامنية اللبنانية، وادراكا للتحديات الامنية



تمكين القوى الامنية من بسط سلطتها على كل الحدود.

الخارجية والداخلية التي يواجهونها حاليا في حفظ امن الحدود مع سوريا والعمل مع قوات "اليونيفيل" للمساعدة في الحفاظ على الهدوء على طول الخط الازرق. كذلك يثمن المجتمع الدولي موقف لبنان الذي نجح في الحفاظ على توازنه الداخلي وامنه. فاللبنانيون اظهروا وعيا وادراكا لخطر الحرب، لذا فهم يبتعدون عنها قدر الامكان".

يضيف حتي: "التعاون الذي تبديه كل الاجهزة الامنية في ما بينها والنتائج التي حققها هذا التعاون، اكان في مكافحة الارهاب او في مواجهة تجارة المخدرات والسرقة في القاء القبض على اخطر المجرمين، اعطى هذه الدول ثقة اكبر بهذه القوى وبقدراتها العملية".

اما جدول اعمال المؤتمر، بحسب مستشار

### حتى كوريا الجنوبية!

قدمت كوريا الجنوبية للبنان خلال مؤتمر روما - 1 هبة هي عبارة عن تجديد كامل لمراكز العمليات، اضافة الى برامج خاصة لادارة العديد والافراد. وقدمت قبرص مساعدة في مجال عمليات البحث والانقاذ في البحر والتي هي حاليا من الشروط المطلوب توافرها للمباشرة في عمليات التنقيب في البحر.

### مجموعة الدعم الدولية للبنان

تضم مجموعة الدعم الدولية من اجل لبنان الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية وحكومات الصين وفرنسا والمانيا وايطاليا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية. شكل المجموعة الامين العام السابق للامم المتحدة بان كي مون والرئيس اللبناني السابق ميشال سليمان من اجل حشد الدعم والمساعدة لاستقرار لبنان وسيادته ومؤسسات الدولة، وتحديدًا من اجل تشجيع الدعم للجيش اللبناني، واللاجئين السوريين في لبنان والمجتمعات اللبنانية المضيفة، والبرامج الحكومية والخدمات العامة التي تأثرت بالازمة السورية.

المالية المقترحة للاستثمار في الامن في لبنان. ويلفت الى ان دخول لبنان في دائرة الدول النفطية يحتم طرح بنود جديدة على الطاولة تتعلق بهذا الملف".

وما اذا كانت ثمة شروط معينة تفرضها الدول على لبنان في مقابل تقديم مساعداتها العسكرية او اللوجستية له، يؤكد العميد حتي ان هذا الامر "لم يحصل في اي يوم من الايام، بل على العكس فان هذه الدول تظهر دقة عالية في التعاطي مع هذا الملف، اذ انها تأخذ دائما في الاعتبار موقع لبنان الجغرافي وحدوده. في المقابل، لم يطالب لبنان يوما بامتلاك اسلحة هجومية بل اسلحة دفاعية فقط، تمكنه من الدفاع عن نفسه اولاً وعن حدوده وتساعد في تنفيذ كل القرارات الدولية سواء 1701 او اي قرار دولي اخر يحمي الاستقرار واللبنانيين من اية مخاطر عسكرية قد تتأتى لاي سبب من الاسباب. تجدر الاشارة الى ان الدول الداعمة تسعى دائما الى مراعاة تحقيق القدرة التوافقية العملاية للقوات المسلحة اللبنانية مع قواتها (interoperability operational)، وما ذلك الا دليلا اضافيا على الثقة التي تتمتع بها القوات الشرعية امام المجتمع الدولي".

عن الهدف الرئيسي الذي يطمح لبنان الوصول اليه من خلال هذه الاستراتيجية الامنية، يؤكد ان الغاية المنشودة في نهاية المطاف "تمكين الجيش من العودة الى الحدود للدفاع عنها، وتسليم الامن في الداخل الى القوى الامنية".

ويشدد على ضرورة ان تترافق كل الخطوات والمؤتمرات الداعمة للقوى الامنية اللبنانية مع "قيام الدولة بوضع قانون تخصص بموجبه نسبة مئوية من الناتج الداخلي الاجمالي اللبناني للاستثمار في الدفاع والامن، الامر الذي سيساعد العسكريين والامينين على وضع خطط مستقبلية طويلة الامد. علما ان التمويل المستمر يشكل اساسا في وضع اي خطة استراتيجية. واذا كان العنوان الرئيس والعلمي لمؤتمر روما - 2 هو دعم قدرات الجيش والقوى الامنية وتطويرها، الا ان الهدف السياسي للدول المشاركة يبقى تعزيز الحماية الدولية للامن والاستقرار في لبنان، مع التأكيد على ضرورة الاستمرار في اعتماد سياسة النأي بالنفس التي يمكنها وحدها ان تشكل مظلة حماية للبنان في ظل الحرائق المندلعة حوله في اكثر من بلد".